

المقدمة :

تعتبر المؤسسة العسكرية احد المكونات الاساسية لأي نظام سياسي ،وقد أثارت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة التنفيذية اهتمام الباحثين والمتخصصين ، وقد زاد الاهتمام بالعلاقة بين المؤسستين بعد التدخلات العسكرية المتكررة في الحياة السياسية وزيادة دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي .

فقد اعد الدور الذي قامت بها المؤسسة العسكرية في دعم او مواجهة الثورات العربية الى طرح تساؤلات حول نمط العلاقات المدنية - العسكرية في العالم العربي والدور السياسي للعسكريين ، لاسيما في ظل اختلاف موقف العسكريين في الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية من مطالب الاصلاح السياسي والتي تبناها الشعوب العربية واسباب تغير موقف العسكري من دعم وبقاء النظم السلطوية في السلطة وذلك لارتباط قيادتها بصلات وثيقة بالمؤسسة العسكرية ، وحول التأثير السياسي للعسكريين ممن حيث الواقع وعدم تجاوز العسكريين لدورهم في حماية الدولة الى التدخل في الشؤون السياسية .

مشكلة البحث :-

تتمحور اشكالية الدراسة في بيان حدود وامكانيات المؤسسة العسكرية المصرية ومدى تدخلها في الحياة السياسية المصرية ، وما هي نمط العلاقات السائدة ما بين النخبة العسكرية والمدنية ، حيث يقتصر دور المؤسسة العسكرية في بعض الانظمة على حماية الوطن من الاخطاء الخارجية وما يهدد وحدة واستقرار البلاد الخارجي ، وتخضع المؤسسة العسكرية لقرارات السلطة السياسية ، ولكن ما حدث في مصر هو ان المؤسسة العسكرية تعد الاقدر والاحرص على وحدته وامنه الداخلي والخارجي .

اهداف البحث :-

تسعى الدراسة الى تحقيق العديد من الاهداف ومن اهمها مايلي :

- ١- رصد وتحليل ابعاد ومؤشرات العلاقة بين المؤسسة العسكرية المصرية والسلطة التنفيذية في مصر .
- ٢- الكشف عن المحددات وتحليل العوامل الدافعة لتدخل الجيش والمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية .
- ٣- التعرف على دور المؤسسة العسكرية المصرية في حفظ الامن القومي المصري وبناء الدولة المصرية .

اهمية البحث:-

تكمن اهمية الدراسة في انها تتناول موضوعا جديدا وذا اهمية ولم يتم تناوله بشكل بحثي عن طبيعة دور المؤسسة العسكرية المصرية في التحولات السياسية ، ومدى تدخلها في الحياة السياسية المصرية .

ورصدت خبرات تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في الشأن الداخلي في مصر ، وتأتي الاهمية للدراسة في رصد وتحليل طبيعة دور المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية ودور المؤسسة العسكرية في كل من ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو .

- منهجية البحث :-

وهو مجموعة من الاجراءات البحثية لمعالجة موضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها كافيا ودقيقا .

- هيكلية البحث :-

المبحث الاول :- الاطار النظري والتاهيل المفاهيمي للمؤسسة العسكرية والاصلاح السياسي .

المطلب الاول :- الاطار النظري للمؤسسة العسكرية وعلاقتها بالنظام السياسي .

اولا:- مراحل تطور بنية التنظيم العسكري .

ثانيا:- خصائص المؤسسة العسكرية .

المطلب الثاني :- الاطار النظري للاصلاح السياسي .

اولا:- دوافع الاصلاح السياسي .

ثانيا:- شروط نجاح الاصلاح السياسي ومعيقاته .

المبحث الثاني :- الجيش والسياسية في مصر ((الجذور ،
التحولات ، السمات)) .

المطلب الاول:- العلاقات العسكرية – المدنية .

اولا:- الاتجاهات السائدة في دراسة العلاقات العسكرية –
المدنية .

ثانيا:- العلاقات العسكرية – المدنية والتحول الديمقراطي في
مصر ٢٠١٢ .

المطلب الثاني :- الاطار التحليلي لدراسة الحالة المصرية .

اولا :- المؤسسة العسكرية والثورة بين (٢٥ يناير) و (٢٣
يوليو) .

ثانيا:- اسباب موقف الجيش من الثورات ودوافعه .

المبحث الاول

الاطار النظري والتأهيل المفاهيمي للمؤسسة العسكرية والاصلاح السياسي

مما لا شك فيه وضعية المؤسسة العسكرية في النظم السياسية المعاصرة ينبع من كونها جزء من السلطة التنفيذية في النظام السياسي ، تضطلع بدور ليس سياسي في الاصل وانما هو دور احترافي متمثل في المسؤولية عن كل ما يتصل بالشؤون الدفاعية للدولة ، ومن ناحية اخرى المؤسسة العسكرية قد تضطلع ببعض المهام الاخرى وتسمى بالمهام الانتقالية كتدخلها في حالة الكوارث والازمات ، لكنها تديرها وقف اطار دستوري يضبط هذه المهام .

ولقد تم تقسيم المبحث الى مطلبين ، الاول الاطار النظري للمؤسسة العسكرية وعلاقتها بالنظام السياسي ، والثاني يتضمن الاطار النظري للإصلاح السياسي .

المطلب الاول

الاطار النظري للمؤسسة العسكرية وعلاقتها بالنظام السياسي

تبدأ أشكاله العلاقة ما بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث بسلطه سياسية تطلب من المؤسسة العسكرية كرية الولاء لها ومؤسسة عسكرية تنطلق من دورها في حماية الدولة ونظامها وتصبح الاشكالية بينها تحدياً^(١).

اولاً : مراحل تطور بنية التنظيم العسكري

يعتبر التطور البنوي للجيش قراءة واستقراء يلقيان الضوء على طبيعة العلاقات التي تربط الجيش بالمجتمع المدني من خلال تطور النظم العسكرية والتكنولوجية ، ويمكن تقسيم تطور التنظيم العسكري الى سست مراحل :

أ- **المرحلة الاولى:-** بدأت مطلع الفتوحات الاسلامية وانتهت بانتهاء الحكم الاموي .

ب- **المرحلة الثانية:-** وهي مرحلة الازدهار واستمرت حتى بروز دولة المماليك ومن ثم الحكم العثماني .

ج- **المرحلة الثالثة:-** وهي المرحلة السلطانية او الملوكية ، استمرت حتى منتصف القرن التاسع عشر ، وشهدت تحوّت التنظيم بيروقراطي^(٢)

١- جاك ووديز : الجيوش والسياسية ، ترجمة : عبد الحميد عبد الله ، مؤسسة الابحاث العربية ، ط ، بيروت -

١٩٨٢ ، ص ٢١٣ .

٢- احمد ابراهيم خضير: علم الاجتماع العسكري ، دار المعارف، القاهرة، ط، ١٩٨٠، ص ٢٨٥ .

(٦)

- ٤- **المرحلة الرابعة:-** وهي مرحلة الاصلاح بدأت في عصر التنظيمات الجديدة التي ادخلها سلاطين بني عثمان على الحكم ، وانتهت بسقوط الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى .
- ٥- **المرحلة الخامسة :-** وهي مرحلة التكوين ، ترعرعت في ظل الاستعمار الاوربي واستمرت بشكل او باخر حتى الاستقلال وبعده ، ومازال تاثيرها قائما حتى اليوم في كثير من البلدان .
- ح- **المرحلة السادسة:-** هي مرحلة الانماء والتنمية ، ولعب فيها العسكر دورا بارزا في مسيرة الانماء القومي لجهة التعبئة القومية وبرمجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ^(١) .

ويمكن القول ان العسكر في المرحلة الخامسة اي مرحلة الاستعمار لم يتمكن من اجتذاب مختلف الفئات الاجتماعية ، فالأفضلية كانت تعطى للاخليات وللعائلات البارزة وبعد مرحلة الاستقلال صار الجيش يتسم بثلاث صفات متلازمة هي : المهنة العسكرية ، نموذجية دوره الشموي ، صورته المصغرة عن الدولة ، ودعم الجيش من قبل الدولة والشعب وصار جزء هام من ميزانية الدولة يقطع لوزارة الدفاع ^(٢) .

ثانيا : خصائص المؤسسة العسكرية

وعلى فيما يخص المؤسسة العسكرية ودورها السياسي العسكري او النزعة العسكرية على وجه الخصوص ، فقد ارجع البعض الى خصائص العسكري انفسهم .

١- فؤاد اسحق الخوري :العسكري والحكم في البلدان العربية ،دار الساقى ، لندن ط١ ١٩٩٠ ، ص١٣ .

٢- المصدر نفسه ، ص١٣

وعلى هذا يمكن القول ان خصائص العسكريين تتعكب عن المؤسسة العسكرية ذاتها وهي .

١- تشجعهم بالروح العسكرية ، وشيوع روح الخدمة وكفاءتهم التي تجمع بين القوى القتالية والمهارة الادارية ، ومواقفهم البطولية بالاضافة الى الوحدة الداخلية والتنظيم الراسمي والافقي والطاعة العسكرية التي تتميز بها المؤسسة العسكرية .^(١)

٢- كما تم الربط بين تطلع العسكريين الى السلطة السياسية واصولهم الاجتماعية التي ترجع وقف هذا الاتجاه الى الطبقة المتوسطة وشريحتهما الدنيا والاخذ بعين الاعتبار في هذا الصدد الممارسات المرتفعة للعسكريين وشكلهم الدائم في المدنيين ، وكذلك درجة التعليم وموقفهم من الشرعية الدستورية وطبيعة العلاقات التي تربط القوات المسلحة بمؤسسة الحكم .^(٢)

٣- كما ذهب البعض الى ان التدخل العسكري يمكن ان يكون ناتجا عن مشكلات تخص العسكريين انفسهم مثل : انخفاض مستوى

المعيشة

١- احمد شوقي الحنفي :عوامل انتشار الظاهرة العسكرية ، المنار ، العدد(٦٤) ابريل -

١٩٩٠ ، ص٤٣ .

٢- احمد حمروش : الانقلاب العسكري ، دار ابن خلدون ، بيروت ط١- ١٩٨٠ ، ص٣٣ .

والرعاية الاجتماعية وانخفاض المرتبات ، وتفشي المحاباة في نظام الترقيات التي قد تتم وفقا لعلاقات القرابة والولاءات السياسية.^(١)

٤- وكذلك فان الجيش ليس كيانا منعزلا عن المجتمع بل هو جزء منه ، يعيش فيه ويعمل في اطاره ويتفاعل معه قوة وضعفا ، لأنه من خلال علاقة متبادلة مع البيئة الاجتماعية بكل مكوناته يعكس على الرغم من كونه جسدا تنظيميا واحد كل نتائج المجتمع الفكرية والسياسية التي بدورها انعكاسا لواقع اقتصادي واجتماعي محدد ، فقد يحدث تدخل عسكري مباشر (انقلاب) اذا ما شعر بعض العسكريين بخطر يداهم ويكون مصدره سيطرة فئة معينة من الضباط بالتواطؤ مع مجموعة او فئة مدنية.^(٢)

١- عبد المنعم المشاط : العسكريين والتنمية السياسية في العالم الثالث ، السياسية الدولية ،

العدد (٩٢) ، إبريل ، ١٩٨٨ ، ص ٤٠

٣- احمد حمروش : الانقلاب العسكري ، مصدر سابق ، ص ٣٥.

المطلب الثاني

الاطار النظري للإصلاح السياسي

ان مفهوم الاصلاح السياسي يكشف خصوصية في بعدين الاول : هو الاصلاح يتم في ظل استمرارية النظام الحاكم بل واحيانا في ظل القيادة نفسها اما الثاني : فيتمثل في ان عملية الاصلاح تتعزز المشاركة والرقابة الشعبية والحريات العامة ^(١) .

اما في اطاره الواسع يدل على وصف تحسينات وتحولات ايجابية مقارنة بواقع الحال ، ففي بعدها السياسي تركز على تحسين جودة الحكم وصلاحياته وبالتالي يكمن النظر الى الاصلاح السياسي في اطار اهتمامه بتحسين كفاءة النظام على انه عملية محايدة قهيا بمعنى انه ليس بالضروري ان يكون على النمط الغربي ، ولكن عملية الاصلاح السياسي في بعدها للتحديث المؤسسي لابد ان تزيد من فعاليته النظام من خلال مؤسسات تزيد من مشاركة الافراد وحقوقهم ^(٢) .

١- محمد عابد الجابري : في نقد الحاجة الى الاصلاح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت

ط١ ، ٢٠١٥ ، ص ١٧ .

٢- عبد الوهاب كيالي : موسوعة الساسية ، الجزء الاول ، بيروت ، المؤسسة العربية

للدراسة والنشر ، ط ٢ ، ١٩٨٥ ، ص ٦ .

ومن هنا فان التحسين في مضمون ممارسة العلمية السياسية لا يمكن ان يتم في ظل غياب اطر وابنية ومؤسسات تستوعب وتعتبر عن تغير مضمون ممارسة العلمية السياسية بشكل يسهم في تفعيل المشاركة في اتخاذ القرارات^(١).

ان مفهوم الاصلاح السياسي مغاير لمفهوم التحديث والتنمية لكن قد يكون الاقرب لمفهوم التحول الديمقراطي ، ففي كثير من الكتابات المختصة نجد نوع من التدخل وعدم التميز بين المفهومين ، واذا نظرنا الى مفهوم الاصلاح السياسي على انه يوازي فكرة التقدم وينطوي بصفه جوهرية على فكرة المتغير المستمر نحو الافضل ، واعطت التجارب التاريخية المختلفة بين المنظمة الفكرية الغربية والمنظومة العربية محتويين مختلفين للاصلاح السياسي انعكس على المعاني والدلالات الاصلاحية^(٢).

اولا:- دوافع الاصلاح السياسي

ينظر الى الاصلاح السياسي على انه مجموعة من المماريات التي تعمل على تحديث الدولة في بعض المجالات الحياتية التي تعرف الازمنة ، كما انها مؤشر على قدرة النظام السياسي الاستمرارية على طريق لعبة تبادل الأدوار

١- رضوان محمد المجالي : الاصلاح السياسي في المنطقة العربية ، شؤون عربية ،

بدون طبعة ، دمشق - ٢٠٠٨ ، ص ١٦٠ .

٢- كمال المنوفي : الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي ، ليبيا ، المركز

العالمي الدراسات وابحث الكتاب الاخضر ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٨ .

والتحالفات وخلف مصادر مشروعة جديدة^(١) .
والحقيقة انها يغض النظر عما اذا كان الاصلاح
السياسي رغبة ومصلحة ملحة ام مرفوض من الخارج الا
انه لابد من الاشارة الى ان الاصلاح السياسي امر لا بُد
منه انطلاقا من المسلمات التالية^(٢) .

- ١- تداعيات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية
والاجتماعية وعلى الدول خاصة تلك التي تعاني من
هشاشة على مستوى ابنياتها ومؤسساتها ومشاكلها
الاجتماعية والاقتصادية .
- ٢- انتشار ثقافة الثورة الديمقراطية في معظم دول العالم
، حيث اصبحت الديمقراطية التيار الامثل للشعوب .
- ٣- الاصلاح السياسي عملية ديناميكية حيوية مستمرة
ينبغي ان تكون نشطة مها كانت قوة الامة ورصيدها
الحضاري .
- ٤- اشتغال قيم العدالة والديمقراطية على غرارات مصالح
عامة للدولة منذ ان تكون افكار الى ان تصبح ممارسة
طبيعية يشعرها الناس^(٣)

١- محمد تركي بني سلامة ، الاصلاح السياسي دراسة نظرية ، مجلة السياسية ، العدد ٢٧٦ ، القاهرة

٢٠١٣ ، ص ٧٦ .

٢- عبد الوهاب بني خليفة ، المدخل الى عالم السياسية ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ط ٢٠١٠

، ص ٣٣ .

٣- المصدر نفسه ، ص ٣٣ .

ثانياً :- شروط نجاح عملية الاصلاح السياسي :-^(١)

ان اي تغير حقيقي يعني الانتقال من وضع مغاير كلياً وبالتالي فان التغيرات المحدودية لا يمكن ان ندخل مفهوم الاصلاح لانه يتطلب احداث تغيرات عميقة شاملة ومستديمة وقد بان من المعروف ان ثمة شروط اساسية لنجاح عملية الاصلاح السياسي كما يلي :

١- ان الاصلاح السياسي يجب ان يكون ذاتياً من الداخل شاملاً لمختلف مناهي الحياة السياسية البنيوية والتشريعية، وينحني منحني التدرج والشفافية ويركز فيه على المضمون وليس الشكل .

٢- ان الاصلاح السياسي يتطلب استخدام اليات متعددة من الشفافية بالانفتاح الشامل على الجمهور في كل من السياسات والممارسات .

٣- وجود وضع شاذ يتطلب الاصلاح كغياب العدالة والامن وتحديد العلة يساعد في تحديد موطن الخلل وبالتالي يتم اختيار الاصلاحات المناسبة .

٤- ان يكون للاصلاح صفة الاستمرارية وغير قابل للتراجع ، لان التغيرات المؤقتة التي تأتي كمسكنات ظرفية لا يمكن اعتبارها اصلاحاً حقيقياً يسهم في حل المشكلة^(٢).

١- احزام ولي خميس ، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت

ط١، ٢٠٠١، ص٣٧.

٢- طارق عاشور ، الاصلاح السياسي العربي ، دار الفكر ، بيروت ، ط١، ٢٠١١، ص٧٦.

ثالثا :- معوقات الاصلاح السياسي :-^(١)

ان الاصلاح السياسي جملة من المعوقات تحول دون انجاح البرامج الاصلاحية نذكر منها .

١- **العوامل السياسية :** تعد المعوقات السياسية من اخطر المعوقات في سير الاصلاح السياسي نظرا لوضعها الحساس ، منها غياب الارادة ، السياسية الكفيلة ببرمجة عملية الاصلاح ، وتغليب الطابع الوراثي والتقاليد الاستبدادية من قبل انظمة الحكم وغياب المؤسسات الدستورية وضعفها وعدم امتلاكها السلطة التشريعية والرقابة .

٢- **العوامل الثقافية :-** هناك تاثير كبير للمعوقات الثقافية على مسيرة الاصلاحات السياسية ، كتركيبية المجتمع ونمط سلوكه له دور مباشر في التأثير على الاصلاح وتشويه الدعوة الاصلاحية والتمسك بفكرة كونها تدخل خارجي .

٣- **العوامل الاقتصادية :-** قد تحول العوائق الاقتصادية عن التفكير او الاوهام بالاصلاح السياسي اذ انصب اهتمام الحكومة والمواطنين على توفير الحاجات

١ . احمد نايف العكاش ،مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ،دار

١ الأساسية من امن غذائي وسكن في الدول التي تعاني من اختلال اقتصادي كالمديونية وانخفاض مستوى المعيشة وتفاقم مستوى الهوة بين الطبقة الفقيرة الغنية مما يجعل الإصلاحات السياسية امر ثانويا ^(١) .

نستنتج ان القوات المسلحة في مصر طول تلك الحقبة التاريخية اضطلعت بدور الوعي على نحو يشبه النموذج التركي ، وهنا نلاحظ ان المؤسسة العسكرية كانت تستمد دورها وشرعيتها الداخلية في التغير الاجتماعي ودورها ايضا في حماية النظام ، وهذا الدور الذي استمر في عهد مبارك .

١- احمد نايف العكاش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩ .

المبحث الثاني

الجيش والسياسية في مصر ((الجزور ، التحولات ، والسّمات)

ان النظام السياسي المصري مر بعدة مراحل مهمة ساهمت بتغير مواقع القوى السياسية داخل النظام وكذلك في طبيعة الخارطة السياسية ، حيث تعاقب على النظام السياسي المصري عدّة رؤساء كلا حسب ايدولوجية وافكاره ، فقد تولى حكم مصر عدد من الضباط الاحرار ومن بنّهم جمال عبد الناصر الذي حكم البلاد عام ١٩٥٢ ، حيث برز بشخصية القائد لدولة مصر ، واكتسب هذه الشخصية من الانجار وتحويل مسار التاريخ ، وكان قائد على المستوى العالمي واصبح الرجل الذي يدافع عن السلام العالمي^(١) .

فكانت مصر تعيش في حالة من الفوضى في فترة الحرب العالمية الثانية وفي عام ١٩٥٢ قاد الرئيس جمال عبد الناصر السلطة ومجلس قادة الثورة اذ قدم التعهدات ومنها نهاية الامبريالية وعملائها ، ونهاية الاقطاع ، ونهاية الاحتكار والسيطرة الرأسمالية

١- مصطفى علوي ، الجيش بين الثورة ، والسياسية ، حالة مصر ، مجلة

، وانشاء جيش قوي ووضع عدالة اجتماعية ، وبرز دوره بشكل مركزي اثناء^(١)

تأميمه الفوري لقناة السويس التي من خلالها استطاع اثبات تحديه للغرب وكذلك قام ببناء السد العالي ، وكذلك تسخير المياه من اجل التنمية الزراعية واستصلاح الارضي ، وفي ٢٨ ستمبر ١٩٧٠ توفي الرئيس عبد الناصر ، وخلفه الرئيس انور السادات في الحكم بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر في سنة ١٩٧١ ، وعلى ذلك شهدت مصر عدة تحولات من بينها الاقرار بالتحول الى نظام التعددية السياسية وفي عام ١٩٧٧ شهدت مصر انتفاضة شعبية واحتجاجات واسعة النطاق وذلك ناتج عن الزيادة المفاجئة في اسعار السلع الاستهلاكية الاساسية مما ادى الى تراجع في السياسات الليبرالية الاقتصادية والسياسية معا^(٢).

ففي الفترة ما بين ١٩٧٧-١٩٨١

نجد

ان هذه التوترات زادت وكان ذلك ناتج عن تقلص المجال السياسي

١- مصطفى كامل السيد ، اضواء على النظام السياسي في مصر ، المؤسسة العربية

للدراسات والنشر ، ط١، الاردن ، ٢٠٠١ ، ص٥٧.

٢. المصدر نفسه ، ص٥٨.

والاقتصادي ، وبلغت الانتفاضة الشعبية ذروتها وبعدها انتهت فترة حكم الرئيس انور السادات وذلك بعد ما اغتيل في اكتوبر ١٩٨١ وبعدها خلفه الرئيس حسني مبارك ^(١).

فبعد ما اغتيل الرئيس السابق لمصر انور السادات ، تولى الرئيس حسني مبارك الحكم سنة ١٩٨١ ، وشهد النظام السياسي المصري في الفترة ما بين ١٩٨١-١٩٩١ ، التي تميزت بالعودة الى الليبرالية السياسية في ظل حكم الرئيس حسني مبارك ، وفي الفترة ما بين (٢٠٠١-٢٠٠٦) شهدت توسع في مجال الحريات السياسية خاصة مع القرار الشهير الذي اصدرته المحكمة الدستورية العليا سنة (٢٠٠٠) التي فسرت المادة (٨٨) من الدستور بمعنى الاشراف المباشر للقضاء على الانتخابات الوطنية ، وتعديل الدستور عام ٢٠٠٥ للسماح بالانتخابات الرئاسية الالتفافية ^(٢).

ولكن طيلة فترة حكم الرئيس مبارك للسلطة لا يمنع انه تميز ايضا ببعض الجوانب السلبية اذ تشكلت في النهاية نخبة فاسدة تحمي مصالحها بقبة امنية قوية ^(٣).

١ -اسماعيل عبد الفتاح ، محمد منصور هبيرة ، النظم السياسية وسياسية الاعلام ، مركز الاسكندرية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠ .

٢ -رمزي يولس ، ((مصر في عهد مبارك)) جريدة الحوار المتمدن ، العدد ٢٠٠٣ ، مصر ١٣/مايو/٢٠١٣ ، ص ٥ .

٣ - مصطفى كامل السيد ، التنمية والديمقراطية مصر في مصيدة الحكم الاوتوقراطي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١١ ، ٢٠١٠ ، ص ٣٨٣ .

وقد تم تقسيم البحث الى مطلبين ، سنتناول في المطلب
الاول العلاقات العسكرية المدنية ، والمطلب الثاني سنتناول
الاطار التحليلي لدراسة حالة مصر .

المطلب الاول

العلاقات العسكرية والمدنية

مع انتهاء الحرب الباردة وازدياد موجة التحول نحو الديمقراطية التي اجتاحت كثير من الدول ازدهرت الدراسات التي تتناول بالتحليل موضوع العلاقات العسكرية المدنية في كافة دول العالم ، وتكسب دراسات العلاقات العسكرية المدنية اهمية كبرى نظرا لانها محفوفة باخطار كثيرة خاصة في بعض الدول التي تعتبرها قضايا امن دولة ، ويمكن دراسة العلاقات المدنية العسكرية بنقطتين كما يلي .^(١)

اولا:- الاتجاهات السائدة في دراسة العلاقات العسكرية المدنية :-

لما كانت الدراسة تتناول موضوع العلاقات المدنية العسكرية في مصر فان مفهوم الدراسة الرئيسي هو مفهوم العلاقات المدنية العسكرية وهذا المفهوم شأنه شأن كل المفاهيم الاجتماعية عامة والسياسية خاصة لا يوجد اتفاق في الراي حولها ، وينصرف تعريف العلاقات المدنية العسكرية الى كونها علاقة بين القوات المسلحة والهيئات التنظيمية المدنية عموما^(٢) .

هذا ويمكن القول ان هناك اربعة اسس

رئيسية لوجهة نظر صـ مـوئـل

هـنـتـ جـتـون

١- اسماعيل عبد الفتاح ، محمود منصور هببة ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥،

٢- محمد نجيب ، كنت رئيسا لمصر ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٤، ص ٦٤ .

في العلاقات المدنية العسكرية ^(١) .

١- ان العسكريين والمدنيين يشكلون جماعتين مختلفتين ، وان هناك تمايزات فرعية داخل كل منها .

٢- ان العلاقات المدنية العسكرية بطبيعتها يغلب عليها جانب الصراع .

٣- ان ما يجعل الصراع داخل حدود هو خضوع العسكريين للمدنيين .

٤- ان التحول في العلاقات المدنية العسكرية عبر الوقت يتوقف على درجة فعالية السيطرة المدنية .

ولقد تأثرت معظم الكتابات التي تناولت العلاقات المدنية العسكرية بذلك الاطار النظري الذي قدمه (صمويل هنتجتوت) اعتماد على ذلك الاطار يمكن النظر الى العلاقات المدنية العسكرية على ثلاث مستويات ، حيث توجد النظر الى العلاقة بين القوات المسلحة ككل والمجتمع ككل ، والعلاقة بين القيادة العليا في القوات المسلحة والقيادة السياسية العليا في الدولة .

وفي هذا الاتجاه فان العلاقات المدنية العسكرية تمثل احد جوانب سياسية الامن القومي التي تهدف الى زيادة درجة الامن السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضد التهديدات الخارجية في الدول ، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا تنفصل وتتم ارس متغيراتها
متب_____ ادلة ،

- ١- بشير عبد الفتاح ، ((بين يناير ٢٠١١ ويوليو ٢٠١٣)) جيش مصر في قلب العاصفة ،
مجلة السياسية العربية ، العدد ٤ ، القاهرة ٢٠١٣ ، ص ٧٩ .

(٢١)

حيثان التغير في اي جانب من تلك الجوانب ينتج تأثيرا متسقا في المتغيرات الاخرى وفي المحصلة النهائية ، على اعتبار ان كل منها انعكاس للمجتمع ككل^(١) .

ثانيا:- العلاقات العسكرية - المدنية والتحول الديمقراطي في مصر ٢٠١٢ .

هناك عدد من الاولويات التي تطبق منفردة او مجموعة في مرحلة التحول الديمقراطي لغرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية اهمها .

١- الدستورية :- يعبر الدستور عن القيم والقواعد الاساسية للحياة السياسية للامة ، ويعد الاصلاح الدستوري من ادوات الانتقال الى الديمقراطية ، لذا يؤدي هذا الاصلاح دورا مهما في ارساء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال تقييد الجيش ومهمته دستوريا والتأكيد من انه مسؤول في ظل حكم ديمقراطي امام الشعب وممثليه^(٢) .

٢- ثقافة الاحترافية :- تقييد الاحترافية العسكرية الجنود من انتهاك المبادئ والمعايير الديمقراطية ، وبناء عليه كلما كان لدى القوات المسلحة احساس قوي بمهمتها الاساسية والاخلاقيات مهنقتها ، فانها تطور ثقافة نؤسسية تستند الى قيود ذاتية وتحترم القانون والسلطة المدنية وفي هذه

١- جودة عبد الخالق ، مصطفى السيد ، مصدر سبق ذكره ، ص .

٢-ديفيد بوتر ، الديمقراطية : التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم ، ترجمة : محمود محمد ، ط١ ، المؤسسة العامة للثقافة ، ليبيا ط١١،٢٠١٠، ص١٥٠.

(٢٢)

الاولوية تتجه النخبة العسكرية طوعا الى التزام ثقافة الاحترافية^(١).

٣-المعايير الاجتماعية :- بينما تحظى المؤسسة العسكرية بالشرعية بوصفها اداة ضرورية من ادوات الدولة ، الا ان مكانتها تركز على القبول الاجتماعي العام لها ، وهذا القبول يتحقق بانعكاس المؤسسة العسكرية للمكونات الاجتماعية والاثنية والجغرافية للمجتمع ، لذا يجري في مرحلة التحول الديمقراطي تبني سياسات تشجع المواطنين من ال الخلفيات المختلفة الى الانضمام الى الخدمة العسكرية ، وفي نفس الوقت تسعى المؤسسة العسكرية الى غرس قيم المجتمع الاوسع في افرادها^(٢).

٤-المجتمع المدني:- في الدول التي تتجه نحو الديمقراطية يضطلع المجتمع المدني بدور حيوي في تكريس المبادئ والمثل الديمقراطية والدفاع عنها ، ولا شك في ان قيام منظمات المجتمع المدني بالنضال من اجل مدنية الدول والحياة السياسية ومناهضة الحكم العسكري وتعبئة المجتمع ضده، يُساهم في تقويض نفوذ العسكر ويزيد الرقابة الشعبية على سلوكه^(٣).

١-حمدي عبد الرحمن ، منظور جديد للعلاقة المدنية العسكرية ، مجلة البيان ، العدد ١٠ ، الرياض ، ٢٠١٣ ، ص ٧٥ .

٢-عبد الفتاح ماضي ، الانتقال من الحاكم العسكري الى الديمقراطية ، مركز عصام فارس للنشر ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٢٠ .

(٢٣)

المطلب الثاني

الاطار التحليلي لدراسة الحالة المصرية

اولاً:- المؤسسة العسكرية والثورة بين (٢٥ يناير) و(٢٣ يوليو) .

ساهمت عوامل عدة في اندلاع ثورة (٢٥ يناير ٢٠١١) ومن اهمها طغيان الدولة الامنية في اواخر عهد حسني مبارك وتزايد رخاوة الدولة في آن واحد ، اذ اطلق مبارك يد اجهزة الشرطة والامن ، لا في التعامل مع القوى والناشطين السياسيين فحسب بل في التكيل بالناس والمواطنين العادين ايضا .

وترافقت هذا مع تراجع دور الدولة الاجتماعي وترهل اجهزتها البيروقراطية وضعف القانون وانتشار الفساد ، فضلا عن تراجع المكانة الاقليمية للدولة الى جانب انسداد افق الاصلاح السياسي (وكان ابرز تجلياته عملية التزوير الواسعة للانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني / ٢٠١٠) وسير النظام في عملية التوريث لجمال مبارك ^(١) .

ادت هذه العوامل كلها الى تزايد معارضيـه القوى السياسية والناشطين المدنيين للنظام ، فضلا عن تصاعد الاحتقان في اوساط عموم الناس ^(٢) .

١- بشير عبد الفتاح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨.

(٢٤)

لذا نجد في الاعوام الاخيرة ولا سيما منذ (عام ٢٠٠٥) ، حصول تنام هائل في حركة المعارضة السياسية والاحتجاجات المدنية والعمالية ، لكن تلك العوامل لم تكن لتشغل ثورة ٢٥ يناير لولا عامل كان الشرارة التي اشعلت برميل البارود : اندلاع الثورة التونسية واطاحتها نظام زين العابدين بن علي في ١٧ كانون الثاني /يناير ٢٠١١ ، فأمر التخلص السريع من ابن علي في تونس جعل المتظاهرين انفسهم يفكرون ((اذا كانت التغير الجذري ممكنا في تونس ، فربما يمكننا ان نفعل الشيء نفسه في مصر^(١)).

ثانيا:- اسباب موقف الجيش من الثورات ودوافعه:-

من المهم الاشارة الى اربع نقاط مهمة كان لها اثر واضح في تحديد موقف الجيش المصري من الثورة كالاتي :-

الاولى:- ان الثورة ولا سيما في اليوم الذي اختاره الناشطون لانطلاقتها (٢٥ كانون الثاني) الذي يصادف عيد الشرطة ، واختير احتجاجا على ممارسة الشرطة القمعية) ، كانت تمثل احتجاجا على توحش اجهزة الشرطة والامن وتكيلها بالناس والناشطين المدنيين والسياسيين^(٢) .

١- علي الدين هلال ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ .

(٢٥)

واذا علمنا ان نظام مبارك اعتمد على سلطة الامن في حكمة الى درجة تضم عدد منتسبي هذه الاجهزة الى حد فاق افراد الجيش ، فان الجيش في الحد الأدنى لم يشعر ان تلك الاحتجاجات موجهة ضده مباشرة خصوصا انه لم يكن اداة من ادوات النظام لقمع الشعب او المعارضة ، على الرغم من كونه حاميا اخيرا النظام^(١) .

ثانيا :- ان الجيش لم يكن في ما يبدو - مؤيدا مشروع توريث نجل مبارك لسببين : ان التوريث يمثل خروجاً على المبدأ الذي سارت عليه الجمهورية منذ ثورة ٢٣ يوليو ، وهي ان يكون حاكمها ذا خلفية عسكرية ، والسبب الثاني : ان الجيش كان يرى في يروز جمال وجماعته الاقتصادية تهديدا لامتيازاته وللدعامات الرئيسة للنظام الاجتماعي السياسي الذي تأسس في وطلع الخمسينات والذي اعتمد على السيطرة العسكرية على الجوانب الرئيسة للاقتصاد وبيروقراطية الدولة^(٢) .

الثالثة :- ان الثورة ولاسيما منذ (جمعة الغضب) في ٢٨ كانون الثاني /يناير ، بدأت تتصف بالشعبية من حيث العدد الكبير للمشاركة فيها ، والذي قدر بالملايين في اغلبية محافظات مصر ،

١- احمد عبد ربه ، العلاقات المدنية العسكرية في مصر ، مكتبة عمران ، القاهرة ، ط١ ،

(٢٦)

ومن حيث استقطابها فئات الشعب وقطاعاته وطبقاته ، فضلا عن انها بلا راس ، فلم تخضع لتحكم قوى سياسية معنية ، ولا ننسى طبعا اثر حفاظ الثورة على سلميتها وعدم لجوئها الى العنف .

الرابعة :- تتصل بتأثير الموقت الذي اتخذه الجيش التونسي من الثورة في بلاد فالجيش هناك لم يمتنع عن قمع الثورة فحسب ، بل حمى المحتجين والمتظاهرين من قمع الاجهزة الامنية ايضا ، وتصرف كجيش وطني غير خاضع لسلطة النظام ، الامر الذي ساهم في اطاحة زين العابدين بن علي بسرعة ، وسلوك الجيش التونسي هذا اكسبه تقدير الشعب التونسي والشعوب العربية ايضا وهذا جعل الجيش المصري في تعامله مع الثورة المصرية مقيدا بالمثل الذي صنعه الجيش التونسي ^(١) .

ونتيجة العوامل الاربعة الرئيسية السابقة اضافه الى عوامل اخرى اتخذ الجيش المصري من الثورة موقف الحياد ، ورفض استخدام العنف ضد المدنيين ، ولا سيما بعد ان استدعاه مبارك ٢٨ كانون الثاني لاعادة فرض الامن بعد فشل قوى الامن في هذه المهمة ، الا ان الجيش احجم عن اطلاق النار على المتظاهرين ^(٢) .

١-عاطف السعداوي ، نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٥ .

٢-المصدر نفسه ، ص ١٦ .

(٢٧)

خلاصة المبحث :-

بمعزل عن دوافع الجيش العمية في موقفه من النظام والثورة لا شك في ان الجيش لم يكن مستعدا لتولي مسؤولية المرحلة الانتقالية التي اعقبت تنحي الرئيس (حسني مبارك) كما انه لم يكن يمتلك المؤهلات الكافية لإدارة تلك المرحلة ، فضلا عن ادارته تمخضت عنها اشكاليات في رؤيته للنظام السياسي المقبل ودوره فيها وطبيعة العلاقات العسكرية .

(٢٨)

الخاتمة

وفي الختام توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات وهذه .

- ١- ان تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية ونزول الى الشارع لم يكم بهدف الاستلاء على السلطة ولا الوقوف ضد الحركات الوطنية الشعبية ولكن الحفاظ على الامن القومي المصري .
- ٢- وجود النخب العسكرية داخل بنية النظام السياسي جعل المؤسسة العسكرية تمار التأثير على الشأن السياسي المصري .
- ٣- ان استقلالية المؤسسة العسكرية في مؤسساتها وخاصة الاقتصادية مكنها من التأثير في الحياة السياسية المصرية .
- ٤- ان المؤسسة العسكرية المصرية لعبت دور اساسيا في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بانحيازها الى مطالب الشعب واجبار الرئيس السابق على التنحي .
- ٥- ان عزل الرئيس محمد مرسي وازاحه الاخوان المسلمين عن حكم مصر اعاد نموذج جمهورية يوليو ١٩٥٢ الى المشهد السياسي المصري من جديد .

- ٦- قوة وهيبة المؤسسة العسكرية ضمان للحفاظ على تماسك الوطن وهيبة الامن القومي المصري .
- ٧- ان مشروع الدستور المصري ٢٠١٣ عزز الامتيازات التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية ليضمن دور الجيش المصري في الحياة السياسية المصرية .

(٢٩)

قائمة المصادر

اولاً:- الكتب

- ١- جاك روديز ، الجيوش والسياسة ، ترجمة:عبد الحميد عبد الله ، مؤسسة الابحاث العربية ، ط١، بيروت ، ١٩٨٢.
- ٢- احمد ابراهيم خضير ، علم الاجتماع العسكري ، دار المعارف ، القاهرة ، ط١، ١٩٨١.
- ٣- فؤاد اسحق الخوري ، العسكري والحكم في البلدان العربية ، دار الساقى ، لندن ، ط١، ١٩٩٠ .
- ٤- احمد خمروش ، الانقلاب العسكري ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ط١، ١٩٨٠.
- ٥- محمد عابد الجابري ، في نقد الحاجة الى الاصلاح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٥ .
- ٦- عبد الوهاب كيالي ، موسوعة السياسة ، الجزء الاول ، المؤسسة العربية للدراسة والنشر ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٥.
- ٧- رضوان محمد المجالي ، الاصلاح السياسي في المنطقة العربية ، شؤون عربية ، بدون طبعة ، دمشق ، ٢٠٠٨.

- ٨- عبد الوهاب بني خليفة ، المدخل الى علم السياسة ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط٢ ، ٢٠١٠.
- ٩- احزام ولي خميس ، اشكالية الشريعة في النظمة السياسية العربية ، مركز ودراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١.
- ١٠- طارق عاشو، الاصلاح السياسي العربي ، دار الفكر، بيروت ، ط١، ٢٠١١.
- ١١- احمد نايف العكاش ، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط٢ ، ٢٠١٢.
- ١٢- مصطفى كامل السيد ، اضواء على النظام السياسي في مصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الاردن ، ط١ ، ٢٠٠١.
- ١٣- مصطفى كامل السيد ، التنمية الديمقراطية مصر في مصيدة الحكم الاوتوقراطي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١١.
- ١٤- محمد نجيب ، كنت رئيسا لمصر ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٤ .
- ١٥- ديفيد بوتر ، الديمقراطية التحولات السياسية نحنو الديمقراطية في العالم ، ترجمة : محمود محمد ، المؤسسة العامة للثقافة ، ليبيا ، ط١ ، ٢٠١١.
- ١٦- عبد الفتاح ماضي ، الانتقال من الحاكم العسكري الى الديمقراطية ، مركز عصام فارس للنشر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١١.
- ١٧- حسين توفيق ابراهيم ، الانتقال الديمقراطي ، مركز الجزيرة للدراسات ، القاهرة ، ٢٠١٣.
- ١٨- احمد عبد ربه ، العلاقات المدنية العسكرية ، مكتبة عمران ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٣.
- ١٩- احمد عبد الله ، الجيش والديمقراطية في مصر ، مكتبة ابن سينا للنشر ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٣.

- ٢٠- عاطف السعداوي ، نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر ،
مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٢.

ثانيا :- المجالات والصحف والدوريات

- ١- احمد شوقي الحنفي ، عوامل انتشار الظاهرة العسكرية ، جريدة
المنار العدد ٦٤ ، القاهرة ، ١٩٩٠.
- ٢- عبد المنعم المشاط ، العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث ،
مجلة الدولية ، العدد ٩٢ ، القاهرة ، ١٩٨٨.
- ٣- محمد تركي بن سلامة ، الاصلاح السياسي دراسة نظرية ، مجلة
السياسة ، العدد ٢٧٦ ، القاهرة ، ٢٠١٣.
- ٤- مصطفى علوي ، الجيش بين الثورة والسياسة (حالة مصر) ، مجلة
الديمقراطية ، العدد ٥٢ ، القاهرة ، ٢٠١٣ .
- ٥- اسماعيل عبد الفتاح ، ومحمود منصور هيبة ، النظم السياسية
وسياسة الاعلام ، مركز الاسكندرية للاعلام ، القاهرة ، ٢٩٩٤.
- ٦- رمزي يونس ، مصر في عهد مبارك ، جزيرة الحوار المتمدن ،
العدد ٢٠٠٣ ، مصر ، ٢٠١٣.
- ٧- بشير عبد الفتاح ، بين يناير ٢٠١١ ويولير ٢٠١٣ جيش مصر في
قلب العاصفة ، مجلة السياسة العربية ، العدد ٤ ، القاهرة ، ٢٠١٣.
- ٨- حمدي عبد الرحمن ، منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية ، مجلة
البيان ، العدد ١٠ ، الرياض ، ٢٠١٣ .

- ٩- علي الدين هلال ، درامة الانتقال ما بعد الربيع العربي ، مجلة
السياسة الدولية ، العدد ١٩٣ ، القاهرة ، ٢٠١٣ .
- ١٠- عمرو الحمزاوي ، السياسة ودعم الديمقراطية ، مجلة
الديمقراطية ، العدد ٥٢ ، القاهرة ، ٢٠١٣ .